المشهد

العدد 333 - السنة الثانية عشرة - الأحد 12 نوفمبر 2023 م - 28 ربيع الآخر 1445هـ

قالت العرب

رأيتك أمس فى الميناء مسافرة بلا أهل بلا زاد / ركضت إليك كالأيتام أسأل
حكمة الأجداد / لماذا تسحب البيّارة الخضراء إلى سجن إلى منفى إلى ميناء
/ وتبقى رغم رحلتها ورغم روائح الأملاح والأشواق تبقى دائما خضراء

هل بدأ العد التنازلي « للإنسانية » في أوروبا؟

موقف أوروبا من الحرب على الفلسطينيين.. ربما يؤشر لسقوطها

فلسطينيون يبحثون عن ناجين أو ضحايا بين الأنقاض في الفلوجة بمخيم جباليا في قطاع غزة

غزة تحت القصف

لن تجد أى أوروبى لا يؤمن بحق اليهود فى دولتهم ولن تجد أى سياسى فى حكومة اوروبية يدافع عن حق الشعب الفلسطينى فى دولته

أطفال غزة تحت الركام

غزة ٩ نوفمبر

فى البدء علينا أن ندرك أنه لا يمكن لأى متابع عاقل للسياسة الأوروبية، خاصة الذى يعيش فى أوروبا، أن يأمل بميل كفة التأييد أو التضامن الأوروبى لصالح الشعب الفلسطينى ما دامت إسرائيل تجلس فى احدى كفتى الميزان. فاسرائيل تمثل عقدة الذنب الأوروبية تجاه اليهود، والتى من خلال المحافظة عليها وعلى ديمومة هذا الكيان، يمكن للدول الأوروبية تبييض ضميرها الملوث بالملاحقة والاضطهاد لليهود على مدى أكثر من ألف عام، والذى توجته أوروبا فى ثلاثينيات القرن الماضى فى حملة تطهير عنصرى لليهود فى معظم الدول الأوروبية، بل حتى فى أميركا التى بقيت رافضة لاستقبال اليهود الهاربين من ظلم الأوروبيين حتى دخولها فى الحرب العالمية الثانية ضد هتلر وحلفائه. وما تمخض عن تلك الحرب هو بالتحديد اعلان قيام دولة اسرائيل بعد أن مهدت لها أوروبا منذ ختام الحرب العالمية الأولى، بعد اعلان ما يسمى بوعد بلفور الانكليزي. وهنا ضربت الإمبريالية عصفورين بحجر، الأول ابعاد اليهود عن أوروبا إلى الأبد، والثانى زرع كيان يعتمد بقاؤه على ولائه المطلق وتنفيذه للسياسات الامبريالية.

أما أوروبا اليوم، فهى تنضوى تحت لواء الاتحاد الأوروبى الذى يعتبر نموذجاً فريداً لتحالف معظم شعوب وأنظمة قارة واحدة، تحالف يتفق على المبادئ الأساسية التى تجمع دول القارة وتوحد مواقفهم جميعاً تجاه القضايا الحياتية، من سياسة داخلية وخارجية. ولكن كل هذا يمكن رؤيته فى الظاهر.

أما ما يدور فعلياً، فإن سياسة شراء الذمم وتقديم الرشاوى للحكومات والشعوب فهى التى ينتهجها الاتحاد الأوروبى لتمرير قرارات "الاجماع" على هذه المسألة أو تلك. فالنظام الأوروبى يعتمد حق النقض الفيتو لأى دولة على أى قرار يصدر عن الاتحاد، وهذا ما يجعل اجماع السبعة وعشرين دولة الأعضاء فى الاتحاد شبه مستحيل، إلا إذا مورست سياسة المساومات المادية، كما هو متبع فى الكونغرس الأمريكى بين الديمقراطيين والجمهوريين.

فعندما تقف بولندا ضد قرار لا تجده يصب فى صالح انتاجها الزراعي، او عندما تقف الدنمارك ضد قرار لا يتماشى مع سياستها الداخلية ضد اللاجئين، او عندما تقف أى دولة اخرى ضد أى قرار، تجرى المساومات لشراء قبول هذه الدول، أما بالمدفوعات المادية المباشرة او بإعطاء امتيازات فى جوانب اخرى. وهذا يمثل أحد أعمدة الاسناد التى يستند عليها الاتحاد الأوروبى فى سياسته. أما العمود الآخر، والأكثر صلابة من الأول، فهو أن الجميع ينتمى إلى الجنس الأبيض المسيحي، رغم الاختلافات البسيطة بين اليمين واليسار، الأمر الذى يعزز الأهداف المشتركة ويجعلها أسهل تنفيذاً. وهذا ما رأيناه واضحاً عندما اجتاحت القوات العسكرية الروسية أراضى أوكرانيا.

قيام اسرائيل واعلان قانون الفصل العنصري في جنوب افريقيا

من ولد أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية فى أوروبا، وهذا زمن يمتد لأكثر من سبعة عقود، نشأ وتعلم وتشرب بمبادئ العالم الجديد الذى أفاق من كابوس حرب استمرت لأكثر من خمسة أعوام، جرّت أوروبا إليها كل شعوب العالم! وذهب الملايين من الأبرياء ضحايا فى هذه الحرب، ناهيك عن الخسائر الفادحة فى الممتلكات وما تركته على الطبيعة من دمار، مثل ما حدث فى هيروشيما التى لا تزال تعانى من تلوث البيئة بسبب القاء أميركا القنبلة الذرية عليها. أما تداعيات هذا الحرب فما تزال واضحة فى كل معالم الحياة، من التعليم والسياسة وطرق التفكير، وإلى آخره من تبعات اجتماعية وسيكولوجية. كيف؟

بعد أن كان العالم منقسما إلى دول قومية لها حدودها ومصالحها وأطماعها، انقسمت أوروبا بعد تلك الحرب إلى معسكرين، شرقى وغربي، او شيوعى بقيادة الاتحاد السوفيتى ورأسمالى بقيادة الولايات المتحدة، والدولتان لم توقفا الحروب، بل استبدلاها بابتكار جديد للحروب، أطلق عليه الحرب الباردة. اى ان الطرفين لا يتحاربان مباشرة مع بعضهما، وإنما يعملان لإنهاك بعضهما البعض من خلال حروب تنوب عنهما فيها دول أخرى. وهنا كان نصيب الدول التى اطلق عليها «النامية» الحظ الأوفر، فتلك الدول التى تضامنت مع أحد هذين الحلفين وجدت نفسها مضطرة لدخول حرب، او حروب مع دول أخرى تضامنت مع الحِلف الآخر.

وكانت حرب ١٩٤٨ أول هذه الحروب، عندما زرع الغرب كياناً جديداً فى الشرق الأوسط، سمى باسرائيل، حيث اعترف الطرفان، الشيوعى والرأسمالى بإسرائيل عام ١٩٤٨، فى هيئة الأمم المتحدة التى أنشئت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأسس لها مجلس للأمن، يتألف من الدول الكبيرة آنذاك، الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة والصين والاتحاد السوفيتي، أى المنتصرون فى الحرب العالمية الثانية.

والجدير بالذكر ومن المهم التذكير به دوماً، أن إعلان المواثيق الانسانية فى الأمم المتحدة، مثل ميثاق حقوق الانسان وحق الشعوب فى تقرير المصير، تزامن فى نفس العام مع إعلان قيام دولة إسرائيل! وتزامن ايضاً مع إعلان قانون الفصل العنصرى «الابارتهايد» فى جنوب أفريقيا! الأمر الذى لم يثر اهتمام مجلس الامن. فهل كان ذلك محض صدفة؟ أم أنه بذلك أرادت القوى العظمى أن تعلن لشعوب العالم غير «المتقدم» أن مواثيق الأمم المتحدة لا تشملكم، بل جاءت لحماية شعوب الدول القوية فقط! ولنا الحق فى تقرير من له الحق فى ذلك ومن ليس له الحق!

كل ذلك علينا تذكره عندما ننظر إلى مواقف أوروبا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الآن بما يتعلق بالشأن الفلسطينى وبالصراع من أجل أن ينال الشعب الفلسطينى حقوقه، كما هو مثبت فى تلك المواثيق التى سنتها هذه الدول.

وقوف بجانب إسرائيل ضد الحق

عند مراجعة مواقف الدول الأوروبية، نراها ودون استثناء تقف فى جانب اسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني، رغم أنها تقر بحقه فى نيل حقوقه المشروعة وتطلق بعض الخطابات والتصريحات المطمئنة لشعوب المنطقة. فى أوروبا لن تجد، وهذه خبرة عيش وعمل واختلاط على مدى أربعة عقود، أى أوروبى لا يؤمن بحق اليهود فى دولتهم اسرائيل، بغض النظر ان هذا الأوروبى علمانى أو متدين، مسيحى او يهودي، يسارى او يميني! وفى أوروبا لن تجد أى سياسى فى حكومة اوروبية يدافع أو يصرح أو حتى يتطرق إلى حق الشعب الفلسطينى فى دولته. والأوروبيون الذين يتذكرون حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، نجدهم يتباكون «لنكبة» اليهود وهم يحتفلون بعيدهم الكبير عندما هاجمتهم القوات العربية من كل الجهات! بينما يتناسون كيف هاجمت اسرائيل مصر عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧.. ويقولون لك أن الاسرائيليين وفى كل حرب كانوا يدافعون عن وجودهم، عن بقائهم ضد من يريد إزالتهم من على وجه الأرض.

إن الحكومات الأوروبية، وإن صرحت بقلقها من انتهاك اسرائيل لمواثيق الأمم المتحدة بين الحين والآخر، فانها لا تجرؤ على توجيه الانتقاد لاسرائيل، لان كل اوروبى يعلم أن انتقاد اسرائيل يعنى نكأ جراح قرون من اضطهاده لليهود، ووصمة معاداة اليهود جاهزة لتلاحقه مدى حياته، كما كان على رئيس حزب العمال الانكليزى السابق «جيرمى كوربن» أن يتحمله عندما انتقد سياسة اسرائيل فى حربها السابقة على غزة. حينها لم يتوان الاعلام الاوروبى عن لصق تهمة معاداة السامية به، مما اضطر حزبه إلى تنحيته من منصبه.

اسرائيل تحتكر الاضطهاد عليها ولها؟

هذا ما يتمخض عنه فعلياً عدم التجرؤ على انتقاد اسرائيل، لانها كدولة تتمسك بما تعرّض له اليهود على مدى العصور كفزاعة الطيور "خيال مآتة" تشهرها فى وجه أى منتقد لسياستها لنعته بمعاداة السامية، رغم انها تتربع على رأس قائمة الدول التى تخترق قوانين الامم المتحدة ومواثيقها الانسانية منذ تأسيسها. إن اسرائيل تحتكر الاضطهاد عليها ولها!

ففى الرواية الاسرائيلية، لا يوجد أى شعب تعرض للاضطهاد كاليهود، وليس هناك من مضطهَد فى هذا العالم غيرهم، ولذلك فإن على العالم اجمع أن يدين بالتضامن والاسناد ودعم اسرائيل فى كل ما تقوم به ضد الفلسطينيين، ومهما فعلت هذه الدولة المختلقة من أجل الاطماع الإمبريالية، فان لها الحق فى فعله، فهى أعلى من أى قانون يحكم العلاقات الانسانية بين الشعوب.

ونراهم يكررون ما يذكره كتاب اليهود المقدس، فهم شعب الله المختار، والذى وعدهم بهذه الارض، بفلسطين، رغم ان كتابهم نفسه يحدثنا أن النبى موسى كان فى مصر قبل خروجه منها، مع اتباعة من اليهود، وهجرتهم إلى فلسطين التى كان يسكنها العديد من الملل والقبائل والشعوب قبل مجيئهم اليها. كل هذه الحقائق لا تشكل أى حجة تفوق حجة حقهم فى أرض فلسطين. ولذا فان الموقف الأوروبى يبقى فى جانب اسرائيل مهما فعلت ومهما اخترقت من قوانين سنتها أوروبا لها وللعالم!

وما شهدناه منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ ولحد الآن يكشف وبشكل ذريع المواقف الأوروبية، عندما تسابق قادة الحكومات الأوروبية، بعد الولايات المتحدة، فى الذهاب إلى اسرائيل وتعزية نتانياهو والتصريح بوقوفهم مع حكومة اسرائيل وشعبها. فرؤساء حكومات المانيا وايطاليا وفرنسا وبريطانيا واليونان، الخ من الدول الأوروبية منحوا علنياً الحق لحكام اسرائيل أن يفعلوا ما يرونه ممكناً، حتى وإن اقتضى الأمر إبادة وتهجير الشعب الفلسطيني. وهم ضليعون فى هذا المشروع، مشروع نتانياهو، الذى لم يخفه عن أحد منذ مجيئه للسلطة. وقد وقف نيتانياهو اثناء انعقاد اجتماع الجمعية العامة السنوى الاخير للامم المتحدة، يعرض خارطة اسرائيل الجديدة، والتى لم تتضمن أى مليمتر لفلسطين أو حتى اسماً للضفة الغربية أو لقطاع غزة المنصوص عليها فى قرارات الامم المتحدة. نيتانياهو لم يخفِ يوماً مشروعه العنصري، بل على العكس، كان مشروعه دوماً بطاقة انتخابه ليترأس بها الحكومة بعد الاخرى فى اسرائيل منذ ما يقارب عقدين من الزمن اليوم.

ظاهرة زيلنسكي

منذ اندلاع الحرب الروسية-الاوكرانية ولم يفتأ الرئيس الاوكرانى عن تذكير العالم بأن أوكرانيا تحارب من أجل كل أوروبا، ونجده لا يفوت الفرصة فى أى حديث له، ان كان مع الصحافة أو فى البرلمانات الأوروبية التى يزورها، أن انتصار روسيا سيؤدى إلى نهاية أوروبا الديمقراطية. واليوم نجد نيتانياهو قد تعلم من زميله زيلينسكي، ليكرر فى مقابلاته وخطاباته الرواية ذاتها، وأن حرب اسرائيل على الفلسطينيين، هى من أجل العالم المتحضر ضد ما يسميه "البرابرة"، وأن نجاح اسرائيل فى اجتثاث حركات المقاومة، التى ينعتها بالارهابية، هو انتصار للعالم المتحضر. وهذا بالذات ما تريده الحكومات الأوروبية لتعزيز مواقفها فى الدعم اللامشروط لاسرائيل أمام ناخبيها. غير أن القصف الهمجي الاسرائيلى لغزة وأهالى غزة حرّك ضمائر الشعوب الأوروبية مما جعلها تنزل وبأعداد غير مسبوقة إلى الشارع وهى تحمل العلم الفلسطيني، مطالبة حكوماتها بوقف اطلاق النار من قبل اسرائيل وفرض حل عادل للقضية الفلسطينية يضمن حق الشعب الفلسطينى بتقرير مصيره.

وبينما قررت العديد من الدول الأوروبية، ومن بينها الدنمارك، وقف المساعدات الانسانية لغزة، ودول اخرى منعت حمل العلم الفلسطيني، وذهب بعض السياسيين الأوروبيين إلى ابعد من ذلك، فمنهم من طالب بمنع هذه المظاهرات وآخرون بفرض "الاعتراف باسرائيل" كأحد شروط منح الجنسية لأى مقيم فى البلد، أو عدم قبول أى لاجئ من غزة فى المستقبل! شهدنا منذ بدء هذا القصف الوحشى لاهالى غزة مطالبات شعبية لمقاطعة اسرائيل ولوقف الدعم الاوروبى لحكومتها اليمينية الفاشية، وضرورة وقف الحملة العسكرية لابادة وتهجير الشعب الفلسطينى من ارضه، وهذا ما صرح به بعض البرلمانيين الاوروبيين فى ايرلندا واسبانيا، وحتى وزيرة الشؤون الاجتماعية فى اسبانيا، ايون بالارا، طالبت بتعليق العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل، وفرض حصار اقتصادى على نيتانياهو وكافة القيادة الاسرائيلية، ومقاطعة الاسلحة الاسرائيلية، ثم احضار نيتانياهو أمام المحكمة الدولية لمواجهة تهم جرائم الحرب التى ارتكبها فى غزة. وكذلك نذكر العضو البرلمانى باول بريستو والمستشار الحكومى فى انكلترا الذى أقيل من وظيفته لانه كتب رسالة لرئيس الوزراء يدعو فيها إلى وقف اطلاق النار فى غزة. وقد جمدت عضوية اندى ماكدونالدز فى حزب العمال وهو ممثل له فى البرلمان، بعد أن صرح فى مظاهرة لدعم الشعب الفلسطينى بأن التظاهر يجب ان يستمر حتى "يحل السلام على الناس، فلسطينيين واسرائيليين، ساكنى الارض بين النهر والبحر"! ولكن عبارة "بين النهر والبحر" تعتبرها اسرائيل عبارة فلسطينية، وتبنى صريح للموقف الفلسطينى الذى يمكن له أن يفهم بأنه عداء للسامية. وهناك ٣٥ عضوا برلمانيا يطالبون بوقف اطلاق النار، ومن بينهم ١٣ وزير ظل. ولكن رئيس الحزب "كيير ستارمر" صرح بأن الوقت لم يحن لوقف اطلاق النار، وهذا بالذات تبنى اعمى لموقف اسرائيل والولايات المتحدة.

وهذه الخلافات نجدها أعمق فى الاتحاد الأوروبى بين الموالين للموقف الاسرائيلي، مثل المانيا والنمسا والدنمارك، وبين من هم يجدون أن للفلسطينيين حق، مثل اسبانيا والبرتغال وايرلندا ولوكسمبورغ، وبين من يقف فى الوسط، مثل فرنسا وهولندا اللتين تؤكدان حق اسرائيل فى الدفاع عن نفسها، وفى نفس الوقت يدعوان لوقف اطلاق النار. وهذا ما اتضح فى اجتماع القمة الاخير لدول الاتحاد الأوروبى عندما عارضت ألمانيا أى قرار يتضمن عبارة "وقف اطلاق النار"، وهذه العبارة منعتها الادارة الاميركية أيضاً من التداول فى الوثائق الرسمية! ولذا استبدل الاتحاد الاوروبى هذه العبارة بـ "فرصة انسانية"، عبارة لم تستخدم من قبل، ولا أحد يعرف بالضبط ما الذى تتضمنه هذه الدعوة، رغم أن بعض المحللين يذهب إلى أنها دعوة إلى وقفة قصيرة لاطلاق النار من أجل السماح للمعونات الدخول إلى غزة لسد الاحتياجات الانسانية.

ومع هذا أثيرَ السؤال، هل ستكون "فرصة" واحدة أم "فرصا" متعددة؟ وحدث الامر ذاته فى الاجتماع العام لهيئة الأمم المتحدة عندما عارضت النمسا وهنغاريا والشيك وكرواتيا قرار وقف اطلاق النار، بينما امتنعت المانيا وهولندا وبولندا عن التصويت، وهنا وافقت فرنسا والبرتغال واسبانيا على هذا القرار. غير أن المد العام، بعيداً عن القرارات والوثائق التى لا يسمع بها المواطن العادى وبالتالى لا تهمه، نجد السباق لكسب ود اسرائيل والولايات المتحدة، مستعراً بين ممثلى الحكومات الأوروبية.

أوروبا إلى أين؟

كل ذلك يفرض التوقف عند ما بدأنا الحديث عنه، وبالذات عن حقوق الانسان وحرية الرأى والاعتقاد.. إلخ من القوانين التى سنها الأوروبيون بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، لنتساءل، هل سيضحى ساسة الدول الأوروبية، بحكوماتها الحالية والقادمة، بكل ما تفتخر به الشعوب الأوروبية وما تتميز به عن الشعوب الاخرى؟ هل ما نشهده الآن يدعم ما طرح من قبل بعض المفكرين الأوروبيين أثناء وبعد الاجتياح الاميركى للعراق وأثناء الربيع العربى وانتفاضة الشعوب العربية ضد حكامها الدكتاتوريين، وبعد أن أقفلت أوروبا ابوابها أمام النازحين واللاجئين السوريين، بأن العد التنازلى "للإنسانية" فى أوروبا قد بدأ؟ وهل ستكون أوروبا قادرة على حماية مكتسباتها الانسانية، وحكوماتها تكيل بالمكيالين عندما يتعلق الامر بشعوب بعيدة عن قارتها؟ وهل سيبقى العالم احادى الطرف تقوده الولايات المتحدة، أم أن العالم متعدد الاطراف اصبح حقيقة ومطلبا لابد منه، بعد أن عاشت شعوب أوروبا فى ذلك الجيب الزمنى الذى امتد منذ تفكك الاتحاد السوفيتى وحتى الاجتياح الروسى لاوكرانيا، مطمئناً أن العالم الغربى هو المنتصر وهو الذى يقود العالم؟.

جميع المؤشرات تشير أن ذلك بدأ يتداعى، فالانقسامات بين الدول الأوروبية عميقة جداً، ولا يفوت يوماً إلا وتظهر انقسامات جديدة بين هذه الدول، حتى وصلت إلى تضارب الآراء بين قيادة الاتحاد الآوروبى نفسها، بين رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دالاين عندما زارت اسرائيل دون التشاور مع دول الاتحاد، وبين جوزيب بوريل وزير خارجية الاتحاد الاوروبى وشارل ميشيل رئيس المجلس الاوروبى اللذان صرحا بضرورة «وقفة» إنسانية للحرب ومساعدة أهالى غزة، امر لم يحدث سابقاً، ناهيك عن التصريحات الحكومية لكل دولة والتى تتضارب فيما بينها.

كذلك فإن الهرولة غير المسبوقة للدول الأوروبية وراء سياسة الولايات المتحدة الذى شهدناه بعد الاجتياح الروسى لاوكرانيا بدأ يتزحزح أيضاً، وبدأت بعض الدول الأوروبية التباطؤ فى الانصياع لأوامر الولايات المتحدة والناتو، كما شهدنا ذلك فى بولندا وسلوفاكيا وهنغاريا. وما هو ملفت للنظر بعد المظاهرات العارمة فى العواصم الغربية والداعمة للشعب الفلسطيني، أصبح من الواضح أن حجم الهوة بين حكومات هذه الدول، الداعمة لاسرائيل، وشعوبها أوسع مما ترسيه القواعد الديمقراطية ومما كان يعتقده البعض. وقد اتضح كذلك أن هذه الحكومات لا تتمتع بالرؤية السياسية التى تضمن لشعوبها الاستقرار والسلام الذى تمتعت به منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

كل ذلك يضطرنا لطرح السؤال التالي، إن كان من الواضح ضعف الولايات المتحدة وتخبطها فى السياسات الخارجية، وشلل أوروبا فى مواقفها من القضايا الانسانية، فماذا لو تداعت هذه القوى أكثر، ولنقل لو سقطت «الامبراطورية» الغربية؟ ماذا سيحل بالعالم؟ ومن الذى سيحل محلها؟ هل سنعود إلى القرون الوسطى، عندما انتهت الامبراطورية الإسلامية وخلفت وراءها ذلك الفراغ الذى اتسم بالهمجية، وما يسمى اليوم بالحقبة المظلمة، حتى جاء عصر النهضة وانتشل العالم إلى النور؟ ولكن، وبغض النظر عما سيجلبه المستقبل للعالم، فانه من الواضح أن الوضع الراهن غير قادر على البقاء طويلاً، وربما حان الوقت لتغييره!

٢ نوفمبر ٢٠٢٣

د.سليم العبدلي
كاتب وأكاديمي من الدنمارك

القمة العربية ١١ نوفمبر على الهامش: شاهد ماشفش حاجة!!

أحمد عادل هاشم

لم يكذب السيد حسن نصر الله عندما أعلن أن هجمات المقاومة الفلسطينية يوم السابع من أكتوبر المجيد لم يعلم بها أي طرف أقليمي .. وأزيده من الشعر بيتا : ولا حتى القيادات الحمساوية خارج قطاع غزة كانت تعلم توقيتها ، بما فيهم السيدين خالد مشعل واسماعيل هنية الذين أقسما داخل الديوان الأميري في الدوحة إنهما لم يكونا على علم (المصدر: قيادة حمساوية).

عموما ، أعادت لنا المفاجأة الاستراتيجية والتكتيكية التي حققها رجال المقاومة بقيادة حماس يوم السابع من أكتوبر الفائت بعضا من ذكريات حرب اكتوبر ١٩٧٣ عندما أقدمت القوات المسلحة المصرية على عبور القناة والاستيلاء على خط بارليف يوم السبت الموافق عيد الغفران في اسرائيل في مفاجأة لم يتوقعها قادة الكيان..

بيد أن الأمور لا تقاس بالمفاجأت ، رغم أهميتها القصوى في الشئون العسكرية والقتالية ، إنما بالنتائج السياسية المترتبة على المفاجأة .. الرئيس الراحل انور السادات أعلن للعالم أن المفاجأة العسكرية التي حققتها القوات المصرية يوم عيد الغفران اليهودي ، كانت تهدف في المقام الأول إلى تفكيك حالة الجمود (اللاحرب واللا سلم) وتحريك القضية بهدف الوصول إلى «تسوية» تنهي احتلال إسرائيل لسيناء .. كذلك الحال في غزة ، أقدمت المقاومة الفلسطينية على عمل عسكري مذهل ليس من أجل تحرير فلسطين (فعل يتجاوز حقائق القوة والانحياز الغربي والتطبيع العربي) إنما من أجل تحريك القضية ووضعها على رأس «المنغصات» الغربية والعربية بمشتملاتها الجيوسياسية والإنسانية ، وهذ في حد ذاته أولى مكاسب الشعب الفلسطيني الذي يقاتل بلا دعم أو مساندة إقليمية تقريبا ، إلا من رحم ربي.

تحت الأرض وداخل أنفاق غزة ، تبدو المقاومة الفلسطينية ، كطبيب يجري عملية قيصرية لولادة متعثرة منذ عقود.. وفوق الأرض تجري محاولات حثيثة لإجهاض الولادة .. كيف ومن أي طرف ؟

المحاولات في الشكل والمضمون .. في الشكل يؤكد لي مصدر قريب الصلة بدوائر السلطة االفلسطينية في رام الله أن ضغوطا هائلة من واشنطن ولندن وباريس وبرلين والإمارات والسعودية لانتزاع إعلان من ابو مازن بأن حماس جماعة إرهابية ، قبل أن يتم السماح له بركوب قطار «التسوية» الذي تعد به اسرائيل وامريكا كشرط لوقف إطلاق النار والبحث في ملف غزة قبل التوقيع على حل الدولتين ..

في المضمون ، لا يجب السماح للمقاومة االفلسطينية تحقيق أي مكاسب قد تعود بالضرر على مصالح إسرائيل (ومعها الغرب) ودولة الإمارات والمملكة .. الإمارات تقيم علاقة استراتيجية مع إسرائيل تهدف أولا لتحقيق مكاسب اقتصادية ، حيث أبرمت الدولتان عددا من الاتفاقات التجارية، ارتفع بموجبها عدد الشركات الإسرائيلية الناشئة العاملة في مجال الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية والزراعة في البلد الخليجي ، خصوصا دبي الباحثة عن شركاء جدد في قطاعات السياحة والتكنولوجيا والأعمال

وقد، بلغ حجم التبادل في قطاع الأعمال بين الجانبين في شهر أغسطس/٢٠٢٠ نحو ٥٠٠ مليون دولار، دون الاستثمارات من اتفاقات حول السياحة والطيران والخدمات المالية، وقام حوالي ٢٠٠ ألف إسرائيلي بزيارة لإمارات خلال ١٥ يوما بعد إقامة العلاقات بين البلدين، برعاية الرئيس الامريكي السابق دونالد ترامب ، يضاف إلى ذلك، موافقة الولايات المتحدة العام على بيع ما قيمته أكثر من ٢٣ مليار دولار من الطائرات المقاتلة من طراز «اف-٣٥»والطائرات من دون طيار إلى الإمارات بعد اعترافها الدبلوماسي بإسرائيل .. إلا أن الدافع الخفي وراء الموقف الإماراتي من انتصار المقاومة هو التخوف من إجهاض مشروعاتها الضخمة في ميناء حيفا الأسرائيلي إذا لم تحكم الأخيرة قبضتها على الضفة وغزة.

المملكة هى الأخرى وتحت ضغط الهاجس الأمني الإقليمي والتخوف من أيران باعتبارها العدو الأول والوحيد (اعتراف سعودي) اتفقت مع الولايات المتحدة على أن تكون إسرائيل «الكفيل» الأمني لها في مواجهة الخطر الإيراني وتولى مهام الردع الاستراتيجي لإيران إذا ما فكرت في تهديد المملكة نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية .. صحيح أن السعودية ستحتضن قمة عربية من أجل فلسطين في الحادي عشر من الشهر الجاري ، إلا أن تلك القمة يتم عقدها على هامش القمة العربية الأفريقية المزمع عقدها في الرياض يوم ١١ نوفمبر الجاري ، وقد رأت السعودية أن تعقد القمة في هذا التوقيت المتأخر لضمان وجود القادة العرب المشاركين في القمة .. وحتى كتابة تلك السطور لم ينجح المندوبون الدائمون في الجامعة العربية في الوصول إلى حد أدنى من قرارات تتناسب مع المجازر الإسرائيلية في غزة .. السعودية أوقفت قطار التطبيع مع إسرائيل لكنها لم تلغ رحلاته مشترطة تحقيق السلام مع الفلسطينيين رغم قناعتها أن « الحدأة لا ترمي كتاكيت» ولا تمانع هي الأخرى من تجريم حماس ووصفها بالإرهابية.

مصر والأردن والسلطة الفلسطينية ومعهم كثر من الدول العربية يرفضون فكرة تجريم حماس ووصفها بالإرهابية ، وسينجحون في منع هذا اللغو السياسي ، والمؤكد أن القمة العربية المزمعة في ١١ نوفمبر ستكون مثل سابقاتها ، مجرد شاهد ماشفش حاجة

أخيرا لا يتبقى إلا الرهان على ثلاث :

١. الإرادة الفولاذية للشعب البطل في فلسطين المحتلة ، وهذا رهان رابح سلفا.

٢. المد الشعبي الصاعد في امريكا وأوروبا الرافض للعنصرية الصهيونية .

٣. غرور القوة الإسرائيلية .. هذا الغرور الذي يتكرر منذ فجر التاريخ ويطيح بأمبرطوريات كانت اقوى من اسرائيل وامريكا والغرب بمرات ومرات بمعايير زمنها .. غرور القوة الذي يشبه الدب الذي يقتل صاحبه...غرورالقوة يعمي الأئتلاف الإسرائيلي الحاكم عن رؤية المصلحة الوطنية لبلاده (فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لا يُبْصِرُونَ) .